

Distr.: General
26 June 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقريراً عن الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن أثناء فترة
رئاسة كرواتيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت
مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

(توقيع) رانكو فيلوفيتش
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية كرواتيا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

مقدمة

تناول مجلس الأمن خلال فترة رئاسة السفير نيفين يوريكا، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، برنامج عمل مكثف وشديد. وعقد المجلس ٣٥ جلسة رسمية، وجلستين مستأنفتين و ١٨ جلسة مشاورات بكامل هيئته لمناقشة مسائل أفريقية وآسيوية وأوروبية، ونظم أيضا مناسبة رفيعة المستوى بشأن المسألة المواضيع المتعلقة بالأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب، وقد ترأسها رئيس جمهورية كرواتيا، فخامة السيد ستيفان ميسيتش.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن ١٤ قراراً وأصدر ٤ بيانات رئاسية و ٤ بيانات صحفية.

أفريقيا

بوروندي

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها ميسر عملية السلام في بوروندي ووزير دفاع جنوب أفريقيا، معالي السيد تشارلز نكاكولا، ذكر فيها أنه قد تم إحراز تقدم كبير في حل الخلافات بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وتحدث أيضاً أمام المجلس رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد أندريس ليدين، مشدداً على أن الدعم المستمر للمجتمع الدولي ومشاركته، وخاصة من خلال الاتحاد الأفريقي والمبادرة الإقليمية، فضلاً عن التعاون الوثيق بين المجلس واللجنة، كانت من الأمور الهامة في دعم توطيد السلام في بوروندي. وأشار إلى استعراض اللجنة نصف السنوي، الذي ستجريه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سيشح الفرصة لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن وينبغي أن يطالب بمزيد من الدعم والاهتمام الدوليين عند الاقتضاء. وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته، التي عُقدت في أعقاب ذلك،

تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة في بوروندي وبشأن التقرير الأخير للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/745).

ثم أعقبت الجلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن هذه المسألة.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٥٨ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، السيد فيكتور دا سيلفا أنجلو، الذي قدم معلومات عن الأعمال التحضيرية الناجحة لنقل السلطة من الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغ المجلس بشأن التعاون الممتاز القائم بين القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي وفريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع الأنشطة الإنسانية في الإعداد للموعد النهائي لنقل السلطة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

ثم أعقبت الجلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن هذه المسألة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

استمع مجلس الأمن، أثناء المشاورات التي أجراها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إلى إحاطة قدمها السيد ألان لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وناقش المجلس الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتجديد المقبل لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن، في مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، سعادة السيد مارتى م. ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء، وبشأن المداولات التي دارت بين أعضاء اللجنة حول تقرير فريق الخبراء وذلك في المشاورات غير الرسمية التي أجزتها اللجنة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في الوقت الذي عزز فيه قوام البعثة وأعاد فيه تركيز ولايتها بشكل أكثر وضوحاً على حماية المدنيين.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس أيضاً بالإجماع القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، الذي حدّد بموجبه نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية ومدد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وجرى توسيع نطاق الجزاءات لكي تستهدف الأفراد الذين يعوقون المساعدة الإنسانية أو يدعمون الجماعات المسلحة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية.

غينيا - بيساو

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن الحالة في غينيا - بيساو وبشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وافتتح ممثل الأمين العام، السيد شولا أوموريجي، المشاورات بإحاطة قدّم فيها النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام. وأشار في مداخلته إشارة خاصة إلى الانتخابات ومحاولة الانقلاب (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وكذلك إلى إصلاح قطاع الأمن ومكافحة المخدرات غير المشروعة. وأعرب أعضاء المجلس عموماً عن ارتياحهم لنجاح الانتخابات، بيد أنهم أشاروا إلى أن الحالة في البلد لا تزال هشة حتى أنها تتسم أحياناً بالعنف.

ووافق المجلس أيضاً على النشرة الصحفية التي تلاها الرئيس بعد الجلسة. ورحب أعضاء المجلس في النشرة الصحفية بالتنظيم الناجح للانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وأعربوا بمجدداً عن شديد قلقهم بشأن الحالة الأمنية وعرضوا في هذا الصدد تقديم الدعم لتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن، ورحبوا بالتنظيم الناجح للمؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالاتجار في المخدرات باعتباره تهديداً أمنياً لغرب أفريقيا، وطلبوا من الأمين العام إعداد توصيات بشأن تحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى مكتب متكامل.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى (المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة)

استمع المجلس، أثناء المشاورات التي أجراها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، سعادة

السيد جواكيم تشيسانو. وكرر أعضاء مجلس الأمن دعمهم التام لجهود الرئيس السابق تشيسانو وطالبوا بمواصلة عمله.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/48) يدين بشدة الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة. وأشاد المجلس أيضاً بدول المنطقة لزيادة تعاونهما في التصدي للتهديد الأمني الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

ليبيريا

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، السيد جاد الله عزوز الطلحي، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية، بشأن تنفيذ الجزاءات في ليبيريا. استندت إحاطة رئيس اللجنة على تقرير فريق الخبراء المقدم إلى المجلس في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وأبلغ رئيس اللجنة المجلس عن مواصلة الإلغاء المشروط للجزاءات المفروضة على ليبيريا. وشدد على القدرات المحدودة لدول المنطقة في تنفيذ الحظر على السفر. وأشار رئيس اللجنة إلى أن تجميد الأرصدة غير منفذ على الإطلاق في ليبيريا نظراً لعدم وجود تشريع وطني. ومن جهة أخرى، يجري تطبيق الحظر على الأسلحة تطبيقاً تاماً وليس هناك ما يدل على أي انتهاك ذي شأن لهذا الإجراء.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٤ (٢٠٠٨) الذي قرر بموجبه تجديد الحظر على الأسلحة ونظام جزاءات الحظر على السفر في ليبيريا لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (تشاد والسودان)

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قدم السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس عن رحلته إلى تشاد والسودان وآرائه المتعلقة بالحالة الإنسانية فيهما. وذكر أنه رغم بعض الخطوات السياسية المتخذة مؤخراً، فإن هناك حاجة عاجلة إلى وقف لإطلاق النار وتسوية تفاوضية للتراجع. وأضاف قائلاً أن اللصوصية والإجرام يمثلان أكبر شاغل بالنسبة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

الصومال

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٤٦ (٢٠٠٨) الذي قرر بموجبه أنه يجوز ولمدة ١٢ شهراً اعتباراً من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، أن تقوم الدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بدخول المياه الإقليمية للصومال واستخدام جميع الوسائل اللازمة لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن، أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها سفير جنوب أفريقيا دوميساني كومالو، بوصفه رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، عن التقرير النهائي لفريق الرصد.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨) الذي قرر المجلس بموجبه أنه يجوز، ولمدة ١٢ شهراً من تاريخ اتخاذ قرار المجلس ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، أن تقوم الدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال باتخاذ جميع التدابير اللازمة لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال وأن تكون هذه التدابير مناسبة في الصومال ومتماشية مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعا المجلس أيضاً الدول والمنظمات الإقليمية إلى إبرام اتفاقات أو ترتيبات خاصة مع البلدان المستعدة للحفاظ على القرصنة من أجل السماح بصعود مسؤولي إنفاذ القانون (منفذي القانون على ظهر السفن) من تلك البلدان، لتيسير التحقيق مع المعتقلين ومحاكمتهم على العمليات المنفذة في إطار القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨).

وعقب اتخاذ القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨)، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الأمين العام، السيد بان كي - مون، بشأن الحالة السياسية والأمنية في الصومال. ورحب الأمين العام بأعمال المجلس فيما يتعلق بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال غير أنه شدد أيضاً على أن القرصنة في الصومال هي من أعراض الفوضى المستمرة في البلد منذ أكثر من ١٧ عاماً. وأضاف قائلاً إنه يجب وضع جهود مكافحة القرصنة في سياق نهج شامل. وترأس الاجتماع رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، سعادة الدكتور إيفو سانادر. وأدى جميع أعضاء المجلس ببيانات، بمن فيهم وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، معالي السيدة كونداليزا رايس، ووزير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث وعضو البرلمان، الرايت أونرابل ديفيد ميليباند، ووزير خارجية الاتحاد

الروسي، معالي السيد سيرغي لافروف؛ ونائب وزير الشؤون الخارجية للصين، معالي السيد هي ياني، ونائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان، معالي السيد ياسوتوشي نيشيمورا. وشارك كذلك في الجلسة، ضمن آخرين، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، معالي السيد على أحمد جامع جنغيلي، ووزير خارجية النرويج، معالي السيد يونس غاهر ستور؛ والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد يحيى محمصاني.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٥٣ (٢٠٠٨) الذي أذن بموجبه بإعادة تشكيل فريق الرصد لفترة ١٢ شهراً وأضاف خبيراً خامساً للمساعدة في الاضطلاع بالمهام الإضافية المُسندة إلى ولاية موسعة للفريق.

السودان - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لو روا، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، السيدة سوسانا مالكورا، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور، بالسودان. وأعرب السيد لو روا عن أسفه من أن التقدم المحرز في دارفور كان بطيئاً للغاية من حيث توفير مكاسب فعلية للمواطنين العاديين وغير كاف لحل الأزمة في دارفور، بينما أكدت السيدة مالكورا لأعضاء المجلس أنه رغم البيئة الأمنية المضطربة، فإن النشر الكامل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لا تزال تحظى بأعلى درجات الأولوية بالنسبة لفريقيها.

ثم أعقبت الجلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن هذه المسألة.

السلم والأمن في أفريقيا

نظر مجلس الأمن في جلسته، المعقودة كجلسة خاصة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، في البند المعنون "السلم والأمن في أفريقيا"، حيث ناقش الحالة في زمبابوي. وترأس الاجتماع رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، سعادة الدكتور إيفو سانادر. وقدم الأمين العام، السيد بان كي - مون، إحاطة استهلالية. وقام أعضاء المجلس، بمن فيهم، ضمن آخرين، الرايت أونرابل ديفيد ميليباند، وزير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث وعضو البرلمان؛ ومعالي السيدة كونداليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة؛ ومعالي السيد كارل دي غوشت، وزير خارجية بلجيكا، بتبادل الآراء بشأن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة بالبلد وآثارها على المنطقة دون الإقليمية.

آسيا

أفغانستان

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها السيد جوليو تيرزي دي سانت أغاتا، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان والممثل الدائم لإيطاليا، والتي ذكر فيها أن البعثة أجرت زيارتها في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، مسترشدة بالاختصاصات المتفق عليها. وتمثل الهدف الرئيسي للبعثة في إعداد تقييم مباشر للحالة في ذلك البلد.

وأُتيح لأعضاء البعثة الاجتماع بعدد كبير من الجهات الفاعلة في أفغانستان أثناء الزيارة، بمن فيهم الرئيس حامد كرزاي، ورئيسا مجلسي البرلمان ورؤساء اللجان البرلمانية وغيرهم من أعضاء البرلمان، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الانتخابية المستقلة، والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وممثلي القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفريق الأمم المتحدة القطري.

وزارت البعثة مقاطعة هيرات واجتمعت هناك بالممثل الإقليمي لبعثة تقديم المساعدة وحاكم المقاطعة ومسؤولين آخرين، واجتمعت كذلك بممثلين عن فريق إعادة إعمار المقاطعات، الذين شددوا جميعاً على أهمية مشاريع المساعدة ذات الأثر السريع التي ينفذها فريق إعادة إعمار مقاطعة هيرات.

العراق/الكويت

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قدم السفير جنادي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالمفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة وبالممتلكات الكويتية المفقودة، إحاطة في مشاورات مجلس الأمن بكامل هيئته، عرض فيها تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (S/2008/761). وعقب المشاورات، تلا رئيس المجلس بياناً للصحافة، أشار فيه إلى عدم إحراز تقدم في أنشطة استخراج الرفات وفي توضيح مصير الأرشيف الوطني الكويتي، وأعرب عن التقدير للدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأشار إلى النوايا الحسنة لحكومة العراق وحكومة الكويت في التعاون بشأن هذه المسألة. وتعهد أعضاء مجلس الأمن بمواصلة رصد التقدم المحرز وأعربوا عن تطلعهم إلى استلام تقرير شامل من الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

العراق (القوات المتعددة الجنسيات في العراق)

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) الذي قرر المجلس بموجبه تمديد الترتيبات الخاصة بصندوق تنمية العراق والترتيبات المتعلقة بالرصد من جانب المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وإعادة النظر فيها عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقرر مجلس الأمن كذلك إعادة النظر في القرارات المتصلة بالعراق على وجه التحديد بادئاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠). ورحب مجلس الأمن بوزير الخارجية العراقي معالي السيد هوشيار زبياري الذي أطلع المجلس على آخر التطورات بشأن الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق. ورحب عدد من أعضاء المجلس باتخاذ القرار كتعبير جلي على التقدم الذي أحرزته العراق وأعادوا التأكيد على أهمية الدعم الدولي المتواصل للعراق في التصدي للتحديات المتبقية.

المحكمة الخاصة للبنان

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، عرضت وكالة الأمين العام للشؤون القانونية، باتريسيا أوبراين، في مشاورات للمجلس بكامل هيئته، التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) (S/2008/734) وقدمت إحاطة لأعضاء المجلس بشأن الخطوات التي اتخذها الأمين العام من أجل بدء تشغيل المحكمة الخاصة للبنان. ورحب عدد من أعضاء مجلس الأمن بالمرحلة المتقدمة للأعمال التحضيرية وأعادوا التأكيد على دعمهم لإنشاء المحكمة الخاصة.

لبنان (لجنة التحقيق الدولية المستقلة)

في كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٥٢ (٢٠٠٨)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بناءً على طلب من المفوض دانييل بلمار ورئيس الوزراء اللبناني السيد السنيورة. وعرض المفوض بلمار، في إحاطة قدمها إلى المجلس في وقت سابق من ذلك اليوم، آخر تقرير للأمين العام (S/2008/752) وقال إن التحقيق قد أحرز تقدماً منذ تقريره السابق غير أنه أشار إلى أن التحقيق سيستمر حتى بعد بداية عمل المحكمة الخاصة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. واستمع المجلس كذلك إلى بيان أدلى به الممثل الدائم للبنان الذي أعرب عن تقدير حكومته لأعمال لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وفي مشاورات للمجلس بكامل هيئته أعقبت ذلك أعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم لعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة وأنشأوا على السيد بلمار للعمل الذي اضطلع به كمفوض. وأعاد أعضاء المجلس أيضاً التأكيد على دعمهم لجهود

الأمين العام للإنشاء السريع للمحكمة الخاصة للبنان ومناشدته الدول الأعضاء الإسهام في تمويلها.

منع الانتشار

وفي جلسة إحاطة عُقدت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عرض رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة. وأدلى عدة أعضاء ببيانات في أعقاب عرض التقرير.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة للحالة فيما يتعلق بالسفينة الليبية التي كانت مُنْجَهِة إلى ميناء غزة وتحمل إمدادات إنسانية. وأدلى أعضاء من المجلس ببيانات. واستمع المجلس أيضاً إلى بيانين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. ولم يتوصل المجلس إلى أي نتيجة محددة.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، تناول المجلس، في مشاورات أجراها بكامل هيئته، الأحداث التي دارت في الخليل. وعقب المشاورات، صرح رئيس المجلس للصحافة بصورة غير رسمية بأن أعضاء المجلس يرحبون بإجلاء إسرائيل للمستوطنين ويدينون عنف المستوطنين الناجم عن ذلك، ويحثون على احترام حكم القانون بدون تمييز أو استثناء ويشجعون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مواصلة تعاونهما الأمني في محافظة الخليل.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً وامتناع عضو واحد عن التصويت. وسبق اتخاذ القرار مناقشة بالمجلس شارك فيها عدد من الأعضاء على المستوى الوزاري إلى جانب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، الدكتور إيفو سانادر الذي ترأس الجلسة. وألقى الأمين العام أيضاً بيانا أمام المجلس. إذ أعاد المجلس التأكيد، في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، على الرؤية التي تتوخى حلاً قائماً على دولتين مع الإشارة إلى أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ والأعمال الجارية للمجموعة الرباعية، فقد أعلن دعمه لعملية أنابوليس والمفاوضات التي لا رجعة فيها. وأيد مجلس الأمن المبادئ التي اتفق عليها الطرفان بشأن المفاوضات الثنائية ودعا الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوّض الثقة أو تحل بنتائج المفاوضات، وأهاب بجميع الدول والمنظمات الدولية الإسهام في إيجاد مناخ يفضي إلى المفاوضات وتقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية. وحث على تكثيف الجهود الدبلوماسية

التي تعزز الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي في المنطقة في إطار تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، ورحّب بالنظر في عقد اجتماع دولي في موسكو في عام ٢٠٠٩.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيرى، بشأن الحالة في غزة والضفة الغربية. وتناول أيضاً الحالة في لبنان والأمور الجارية بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقال إن الهدف الرئيسي في السنة المقبلة هو مواصلة العملية السياسية أثناء فترة الانتقال، مشدداً على أهمية اتخاذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وناشد بالامتنال للمبادئ الإنسانية الأساسية في غزة وحذر من تصاعد العنف. ثم استمع مجلس الأمن إلى بيانين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. وخاطب المجلس كذلك ممثلو البرازيل وكوبا وقطر وتركيا واليابان وجمهورية إيران الإسلامية وشيلي وباكستان وفتزويلا والمغرب والنرويج وأستراليا وأيسلندا ورئيس اللجنة المعنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وبعد المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته والتي كانت قد بدأت الليلة السابقة في أعقاب اندلاع العنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل، تلا رئيس المجلس بياناً للصحافة، أعرب فيه عن شديد قلقه إزاء تصاعد الحالة في غزة ودعا إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف، وناشد جميع الأطراف تلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة في غزة وشدد على ضرورة استعادة الهدوء الكامل، الأمر الذي من شأنه تمهيد السبيل لإيجاد حل سياسي.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة بشأن الحالة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وخاطب الأمين العام المجلس مؤكداً على قلقه العميق من أن طلب المجلس إنهاء العنف لم يلق آذاناً صاغية وأكد على معاناة السكان المدنيين في غزة قائلاً إنه يجب على جميع الأطراف الامتنال امتثالاً تاماً للقانون الإنساني الدولي. وشدد على ضرورة اتخاذ إجراء حازم ورحب بالجهود التي يبذلها الزعماء الأوروبيون والعرب. وتحدث أمام المجلس المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل. وأدلى أعضاء من المجلس ببيانات، أدلى بعدها كل من ممثل مصر والمراقب الدائم للجامعة الدول العربية ببيان.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس، في مشاورات له بكامل هيئته، إلى إحاطة قصيرة قدمها مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام،

السيد ولفغانغ فايسبرود - فيبر، الذي عرض تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2008/737). وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللهدف المتمثل في تحقيق سلامٍ عادلٍ ودائمٍ وشاملٍ في الشرق الأوسط. وعقد المجلس، في وقت سابق من اليوم نفسه، جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٤٨ (٢٠٠٨) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واعتمد البيان المصاحب له لرئيس المجلس (S/PRST/2008/46)، الذي أذن فيه لرئيس المجلس، فيما يتصل بالقرار ١٨٤٨ (٢٠٠٨)، بإعادة التأكيد على أن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2008/737) نص، في الفقرة ١١ منه، على "... أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل على ما هي عليه ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط"، وأن بيان الأمين العام يبين رأي مجلس الأمن.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن أعمال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وافتتحت المشاورات بإحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لآسيا الوسطى، السيد ميروسلاف ينتشا. وقدم معلومات إلى المجلس بشأن إنشاء المركز (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) وبشأن بدء أنشطته مؤخرا (حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

وأبلغ مجلس الأمن أيضا بأن المركز قد اعتمد خطة عمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، تغطي المجالات التالية: (أ) التهديدات العابرة للحدود (الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة)؛ و (ب) حماية البيئة وإدارة الموارد، وخاصة موارد المياه والطاقة؛ و (ج) الآثار الإقليمية الناشئة عن النزاع في أفغانستان والنهج الإقليمي لإزاء تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

وعقب المشاورات، تلا رئيس المجلس نشرة صحفية متفق عليها رحب فيها المجلس بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، ورحب بانخراط المركز، إلى جانب حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية، في المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، وأيد الجهود التي بذلها المركز من أجل تيسير الحوار ومساعدة حكومات آسيا الوسطى في المسائل الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

أوروبا قبرص

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قُدمت لها فيها إحاطة بشأن الحالة في قبرص والتطورات المتصلة بولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فيها. وأجرى مجلس الأمن، في وقت لاحق في ذلك اليوم، مشاورات مغلقة ناقش فيها تقرير الأمن العام (S/2008/744) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقدم الممثل الخاص للأمين العام السيد تاي - بروك زيريهون، إحاطة لأعضاء المجلس أبلغ فيها المجلس بالتقدم الجيد المحرز فيما يتعلق بالمفاوضات الكاملة التي بدأت في ٣ أيلول/سبتمبر وما تمخض عنها من احتمال التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة في قبرص.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٤٧ (٢٠٠٨) الذي قرر بموجبه تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

البوسنة والهرسك

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وقدم الممثل السامي، السيد ميروسلاف لايتشاك، إحاطة إلى المجلس عرض فيها تقريره الثالث إلى المجلس بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وتحدث عن التقدم المحرز في البوسنة والهرسك، بما في ذلك توقيع اتفاق بشأن تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، غير أنه أشار إلى أن الخطاب القومي يهدد بالنيل من زخم الاتجاهات الإيجابية. واستمع المجلس أيضا إلى بيان من السيد نيكولا سيبريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، الذي ذكر أن سنة ٢٠٠٨ كانت سنة ناجحة في البوسنة والهرسك.

الهيئات الفرعية

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة للممثلين الدائمين الخمسة الذين انتهت ولايتهم بصفتهم رؤساء هيئات فرعية تابعة للمجلس.

وقدم السفير البلجيكي يان غرولز تقريرا عن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)

بشأن كوت ديفوار، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن منع الانتشار وجمهورية إيران الإسلامية.

وقدم سفير إندونيسيا مارتي ناتاليغاوا تقريراً عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

وقدم السفير الإيطالي جوليو تيرزي دي سانت أغاتا تقريراً عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقدم سفير بنما، ريكاردو ألبرتو أرياس، تقريراً عن أنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والأمور الإجرائية الأخرى.

وقدم سفير جنوب أفريقيا، السيد دوميساني شادراك كومالو، تقريراً عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

مسائل أخرى

المحكمة الجنائية الدولية

في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة وقُدمت له إحاطة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو أوكامبو، الذي عرض تقريره الثامن عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) واصفاً فيه مدى التعاون وأنشطة التحقيق والرصد المنفذة في ثلاث قضايا معنية بدارفور، وهي القضايا المرفوعة ضد السيد أحمد هارون وعلي كشيبي، وضد عمر البشير وضد قادة المتمردين بسبب هجوم حركته. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم بشأن مناخ الإفلات من العقاب واستمرار العنف في دارفور، الذي يستهدف المدنيين الأبرياء وحفظه السلام والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على حد سواء. وأثيرت كذلك مسألة التعاون مع حكومة السودان وجميع أطراف النزاع الأخرى في دارفور، فضلاً عن ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع.

المحكمتان الجنائيتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة للاستماع إلى إحاطة بشأن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قدمها رئيسها، القاضي

باتريك روبنسون، والمدعي العام لهذه المحكمة، السيد سيرج براميرتز، وبشأن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قدمها رئيسها، القاضي دينيس بايرون، والمدعي العام لهذه المحكمة، السيد حسن بوبكر جالو. وعرضوا تقييماتهم ذات الصلة بشأن تحقيق استراتيجيتي إنجاز المحكمتين (S/2008/729 و S/2008/726). وإذ أشاروا إلى استمرار الإفلات من العقاب لبعض القادة المسؤولين عن أبشع الجرائم، فقد شددوا على أن نهاية ولاية المحكمتين لا ينبغي أن تشكل إشارة إلى أن أولئك الأشخاص باتوا في مأمن من العدالة. وحث أعضاء مجلس الأمن المحكمتين على مواصلة العمل بشأن إكمال ولايتيهما في أقرب وقت ممكن وعلى أسرع وجه، دون النيل من نزاهة العملية.

وقدم ممثل بلجيكا، الذي يَسر أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين والتابع لمجلس الأمن إحاطةً بشأن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل غير الرسمي بشأن مسألة إنشاء آلية خاصة بالقضايا المتبقية للاضطلاع ببعض المهام الأساسية للمحكمتين بعد إغلاق هاتين المحكمتين. وشارك ممثلو رواندا وصربيا والبوسنة والهرسك وكنيا في المناقشة وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٤٩ (٢٠٠٨) الذي أذن فيه للأمين العام بتعيين قضاة مخصصين إضافيين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، متجاوزاً بصورة مؤقتة الحد الأساسي المنصوص عليه في النظام الأساسي حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٥٥ (٢٠٠٨) الذي قرر فيه أنه يجوز للأمين العام أن يعين ما لا يزيد عن ثلاثة قضاة مخصصين إضافيين بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا متجاوزاً بصورة مؤقتة العدد الأقصى المحدد في النظام الأساسي للمحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن أيضاً بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/47) أحاط فيه علماً بالعروض التي قدمها رئيسا المحكمتين ومدعيها العامان للمجلس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وإذ لاحظ المجلس مع القلق أنه من غير المرجح الوفاء بالموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٠، فقد شدد على أن المحكمتين يجب أن تجريا المحاكمات بأكبر قدر ممكن من السرعة والكفاءة، وكرر تأكيد ضرورة تقديم الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمتان لوائح اتهام إلى العدالة، وطلب إلى الدول كافة أن تكتف تعاونهما مع المحكمتين. وأكد المجلس مجدداً، في ذلك السياق، أن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. وأعرب المجلس عن

تقديره للعمل الذي قام به فريقه العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وأقر المجلس بضرورة إنشاء آلية مخصصة تضطلع بعدد من الوظائف الأساسية المنوطة بالمحكمتين، بما في ذلك محاكمة الممارين من ذوي الرتب الرفيعة، عقب إغلاق المحكمتين، وتنشئ صلاحية مثل هذه الآلية عن قرار صادر عن مجلس الأمن ومن النظامين الأساسيين للمحكمتين ومن قواعدهما الإجرائية.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، ترأس رئيس جمهورية كرواتيا، السيد ستيفان ميسيتش، مناقشة مفتوحة بشأن الإخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الإرهاب. وقدم الأمين العام بان كي - مون إحاطة للمجلس. وعممت كرواتيا، قبل عقد الجلسة، ورقة مفاهيمية (S/2008/738، المرفق)، تركز على تنشيط التضامن الدولي وتعزيزه في مجال مكافحة ذلك التهديد، بما في ذلك تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وشدد الأمين العام على أن الإرهاب يشكل تهديداً رئيسياً للأمن الدولي ويجب أن تكون مكافحته إحدى الأولويات الأساسية للمجتمع الدولي. وأضاف أن الرد الأفضل على الأيديولوجية الهدامة والحاكمة هو التأكيد القوي على المقاومة الجماعية. وشدد الأمين العام على أنه يتعين على المجتمع الدولي الذود عن حقوق الإنسان التي ينتهكها الإرهاب انتهاكاً بشعاً، وحث على الدفاع عن القيم المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتابع قائلاً إن الأمم المتحدة مسؤولة عن قيادة الجهود الدولية للتصدي لهذا التهديد. وقد شكل اعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ حدثاً رئيسياً، وكذلك فإن آليات الأمم المتحدة، مثل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وهيئات المجلس الفرعية، تعد من الأجزاء الهامة في هذا المجال. وإذ أشار الأمين العام إلى الهجمات التي شنت على مكاتب الأمم المتحدة في بغداد و الجزائر والصومال، ذكر أنه في الوقت الذي أصبح فيه من الجلي أكثر من أي وقت مضى أن الأمم المتحدة قد أصبحت هدفاً متمعداً، فإن هذه المآسي لن تنجح في ردع إرادة الأمم المتحدة وقدرتها على خدمة المجتمع الدولي.

وعقب جلسة الإحاطة، أدلت ببيانات ٤٦ دولة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومن غير الأعضاء فيه. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد التزامهم بمتابعة الكفاح ضد الإرهاب. وأشار الكثير من المتحدثين إلى أن بلدانهم قد تعرضت لذلك البلاء، ووافق معظمهم أيضاً على ضرورة تنشيط جهود مكافحة الإرهاب وتوحيدها وعلى ضرورة اتباع نهج متعدد الأبعاد. وشدد الكثير من أعضاء المجلس أيضاً على الحاجة إلى مبادرات سياسية وإنمائية لتناول

الظروف التي تفضي إلى الإرهاب، وإلى تحديد جهود مكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الشبكات التي تقدم المساعدة للإرهاب العالمي.

وفي نهاية المناقشة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/45) أكد فيه المجلس من جديد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وشدد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ورحب مجلس الأمن بالبيانات الصادرة مؤخراً عن منظمات حكومية دولية والتي تدين جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية وأخذ الرهائن. وأكد المجلس من جديد أهمية القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) وعلى أهمية عمل اللجان الثلاث المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأكدوا أيضاً على أهمية المساعدة التقنية التي تهدف إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تلبية احتياجاتها في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، ناشد المجلس جميع الدول الأعضاء الإعراب عن الدعم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وشدد على ضرورة تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات، وأدان التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، وأكد مجدداً على أهمية مكافحة التزاعات الأصولية والتطرف. وذكر المجلس الدول بوجوب أن تكفل اتساق التدابير التي تتخذ لمكافحة الإرهاب مع جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي. وأهاب مجلس الأمن بجميع الدول الأعضاء أن تعيد التضامن إلى المستوى الذي بلغه إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، وأن تضاعف جهودها من جديد لمجابهة الإرهاب العالمي.